ACT Arab CRISES Team
فريق الأزمات العربي

مركز دراسات الشرق الأوسط ـ الأردن
مركز دراسات الشرق الأوسط
الأردن Jordan
MESC
Middle East Studies Center

الأزمة العراقية
إلى أين؟

Issue No. 9
September 2015

العدد التاسع
أيلول/ سبتمبر 2015

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل وتقديم، ما أمكن، ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كل من:

أ. د. أحمد سعيد نوفل/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

أ. عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي أردني.

الفريق م. د. قاصد محمود/ الباحث الاستراتيجي.

د. عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ. جواد الحمد/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 3
أولًا: منهج التقرير في مقاربته للأزمة..... 5
ثانيًا: إرهاصات الأزمة وطبيعتها..... 7
ثالثًا: هوية القوى الفاعلة في الأزمة وسلوكها..... 8
رابعًا: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة..... 12
خامسًا: السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة..... 19
سادسًا: التوصيات..... 26
الملخص بالإنجليزية..... 29

الأزمة العراقية إلى أين؟

الملخص التنفيذي

يتناول فريق الأزمات العربي (ACT) في هذا العدد من التقرير الأزمة العراقية ومسارات تطورها المحتملة، ويستهله بتقديم تصوره حول منهج مقاربة الأزمة في ضوء تعقيد المشهد العراقي وتعدد القوى الفاعلة فيه، مشخصًا طبيعة الأزمة وهوية وسلوك القوى الفاعلة فيها؛ وصولًا إلى المواقف الدولية والإقليمية منها. كما يركز التقرير على اتجاهات تطور الأزمة، ويرسم تصورًا بشأن التداعيات وخيارات الأطراف والسيناريوهات المحتملة وتلك التي يمكن ترجيحها. ويختتم التقرير بتقديم عدد من التوصيات إلى الأطراف المعنية على المستوى المحلي والإقليمي.

يلحظ التقرير أن ما حدث في العراق لم يبدُ مفاجئاً للكثير من الخبراء في الشأن العراقي، وذلك في ضوء قصور أسس العملية السياسية في البلاد منذ الاحتلال الأمريكي العام 2003، ووجود نظام المحاصصة الطائفي الذي أفضى إلى شد وتوتر بين "السنة والشيعة" برعاية الولايات المتحدة، فضلاً عن الشعور بالتهميش لدى معظم العرب "السنة" في ظل ضعف المشاركة السياسية، إضافةً إلى الشدّ بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان، والخلاف بين المحافظات بشأن الحدود بينها، علاوةً على تدخل دول الجوار ومن أبرزها إيران.

ويضع التقرير أربعة سيناريوهات محتملة لتداعيات الأزمة في حال استمرارها أو تفاقمها، وهي: تفاقم الأزمة، أو استمرار الوضع الحالي، أو تراجع حدّة الأزمة، أو الوصول إلى حل سياسي. وفي ضوء المعطيات الراهنة عند إعداد التقرير، يبدو السيناريو الثاني (استمرار الوضع الحالي للأزمة) الأكثر ترجيحًا خلال العام الحالي 2015. أما في حال تطور الأزمة وخروجها عن سياقها الحالي، فيُرجَّح أن تتجه الأزمة نحو مزيد من التصعيد

بفعل عدد من العوامل أبرزها: غياب أفق الحل السياسي الشامل، وعجز الأطراف عن الحسم عسكريًا، وغياب الإرادة الإقليمية والدولية بإنهاء الأزمة، واستمرار حالة الانقسام والاشتباك الطائفي، وتمسك الحكومة العراقية بسياساتها ومواقفها، واستمرار انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" ضد العرب "السنّة"، وإصرار إيران على سياسة التدخل العميق في الشأن العراق، ورفضها التخلي عن تطلعاتها لتوسيع مساحات النفوذ وفق نظرية توسعية في المنطقة، وتنامي نفوذ تنظيم الدولة (داعش) وتمدده في مساحات جديدة.

ويقترح التقرير عددًا من التوصيات "للخروج من الأزمة"، ومن أبرزها: دعوة القوى السياسية العراقية للابتعاد عن الطائفية، والعمل على إشاعة فكر الاعتدال والوسطية وثقافة الشراكة الوطنية بين مختلف القوى والطوائف والمذاهب والإثنيات، ودعوة جميع القوى السياسية العراقية إلى الحفاظ على وحدة الشعب وأراضي الوطن، والمباشرة بعملية الإصلاح السياسي، وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكونات المجتمع العراقي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد، والدعوة إلى حوار وطني يعيد التوازن للنظام السياسي العراقي، ووقف التدخلات الخارجية السلبية والانتهازية في الشأن العراقي، وإتاحة الفرصة للعراقيين لإدارة شؤونهم بعيدًا عن محاولات الإلحاق والهيمنة وبدعم عربي كامل، ودعوة المجتمع الدولي ودول الجوار، وخاصة دول الخليج وإيران والأردن، إلى المساهمة في التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة في العراق.

ويخلص التقرير إلى ضرورة توحيد الرؤية والموقف العربي في التعامل مع الأزمة العراقية في بعديْها الخطيريْن الطائفي والأمني. وفي حال عدم تحقق ذلك فإن الموقف العربي سيبقى غير فاعل في حل الأزمة أو إعادة مسارها إلى الإشكالات الحقيقية متجاوزًا محاربة الإرهاب بوصفه مدخلًا لحل الأزمة، إلى محاولة حلّ الأزمة الجوهرية التي يُعاني منها النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي العام 2003 الذي عمل على إقصاء العرب "السنة" في العراق وتهميشهم، ولم يضع في اعتباره التعدد والتنوع المذهبي والإثني الذي يُعدّ سمةً من سمات العراق في إطار وطني قومي جامع.

الأزمة العراقية إلى أين؟

أولًا: منهج التقرير في مقاربته للأزمة

تمكّنت مجموعات مسلحة من احتلال مدينة الموصل ثاني المدن العراقية في 2014/6/10، كما تمكنت من السيطرة على مدن أخرى في الشمال، فضلًا عن سيطرتها على مدن ومناطق في غرب البلاد ووسطها وصولًا إلى الحدود الشمالية لبغداد، وقد صاحب هذه العمليات فرار عشرات الآلاف من قيادات الجيش العراقي وأفراده من تلك المناطق وتركهم لمعداتهم وأسلحتهم في مواقعها لتغنمها هذه المجموعات المسلحة، وظهر أن تنظيم الدولة– داعش (ISIS) هو الذي يشكل عصب هذه المجموعات التي تمكنت من توسيع مناطق نفوذها، لتصبح من أخطر الظواهر في مجال المجموعات المتطرفة والإرهابية العنفية، وهو ما أثار العديد من الأسئلة الصعبة.

وحيال هذه الأسئلة فقد تفاوتت الاستجابات بين نظريات أيديولوجية لديها قوالب جاهزة تضع فيها الأحداث وتُحللها، وبين نظريات واقعية تبحث في الحقيقة والمستفيد من الأحداث، وبين تحليلات قصيرة المدى، وبين دراسات معمقة للظواهر والتحولات، لكن الآلة الإعلامية لكل الأطراف ذات الصلة كانت أقوى من الأدوات المنهجية مما ساهم بقوة بإضافة الغموض والتشويش على حقيقة الظاهرة، وممن تتشكل هذه المجموعات، ومن يقف خلفها، وما هي تقديرات مخاطرها وقوتها، وليستغلها كل طرف محلي وإقليمي ودولي كيفما شاء.

وحرصًا من فريق الأزمات على استجلاء المعلومات والتحليلات العلمية والقابلة للدفاع عنها أمام المتغيرات، فقد أمضى قرابة العام يبحث عن تفاصيل المشهد ويؤخر إصدار تقريره حول الأزمة العراقية بكل أبعادها وانعكاساتها، بما في ذلك ظاهرة تنظيم (داعش) المتطرف. وبرغم عدم اتضاح كامل الصورة، وعدم التوصل إلى نظرية تفسير الظاهرة بدقة كاملة، إلا أن الفريق اكتشف العديد من زوايا الظاهرة، والتي لا يمكن بترها عن السياق السياسي والتاريخي

للتحولات في العراق منذ العام 2003، وتحولات الخارطة السياسية في المنطقة منذ أحداث الربيع العربي عام 2011، والتي شهد العراق في أثنائها موجتين جرفتهما ظاهرة تنظيم (داعش). كما رأى الفريق أنه لا يمكن فصل الظاهرة عن الصراعات الداخلية في الدول ذات الصلة، والمشاريع والأطماع لبعض الأطراف الإقليمية، وخاصة في ظل التنامي المتسارع للنفوذ والتدخل الإيراني في خمس دول عربية، وبشكل علني سياسياً وإعلامياً وأمنياً وعسكرياً. ولهذه الأسباب فإن التقرير سوف يتعامل مع أكثر هذه الأبعاد والتداخلات رغم تناقضاتها، ورغم إشكالات التضارب في المعلومات والسلوكيات السياسية فيها، ورغم التناقض في ادعاءات الأطراف ذات الصلة وموقفها من هذا التحول الكبير في العراق، والمشابه لتحول عام 2003 عندما احتلت الولايات المتحدة البلاد بحرب عسكرية شاملة.

ويتناول هذا التقرير معالم الأزمة بعيدًا عن الظواهر السطحية، ويُبدي الكثير من التحفظات مراعيًا عدم وضوح بعض جوانبها، فضلًا عن أنه يتجاوز وعن قصد معظم المفردات والأطر التحليلية الشائعة.

كما يهدف التقرير إلى تقديم رؤية تُسهم في إعادة التوازن والاستقرار إلى العراق ودوره العربي، كاشفًا مخاطر استمرار النظريات الحالية في التعامل مع الأزمة العراقية العميقة على الأمن القومي العربي، وآخذًا بعين الاعتبار تنامي ظواهر العنف والتطرف والإرهاب لدى أطراف عراقية أخرى، ومن أبرزها ميليشيات الحشد الشعبي وداعش المحسوبة ظاهرًا على "السنة" في ظل عدم الاتفاق على خلفياتها بسبب التباين في التحليل ومصادر المعلومات وصدقيتها.

ثانيًا: إرهاصات الأزمة وطبيعتها

قد لا يبدو ما حدث في العراق مفاجئاً للكثير من الخبراء في الشأن العراقي، وذلك في ضوء قصور أسس العملية السياسية في البلاد، ووجود نظام المحاصصة الطائفي الذي أفضى إلى شد وتوتر بين "السنة والشيعة" برعاية الولايات المتحدة، فضلاً عن الشعور بالتهميش لدى معظم العرب "السنة" في ظل ضعف المشاركة السياسية، إضافةً إلى الشدّ بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان، والخلاف بين المحافظات بشأن الحدود بينها، علاوةً على تدخل دول الجوار ومن أبرزها إيران.

وحيث أن آثار الاحتلال الأمريكي عام 2003 لا تزال فاعلة في توليد الأزمات والصراعات الطائفية في العراق، فقد أصبحت سياسات الهوية هي الركن الأهم في العملية السياسية، كما أن الانقسام على أساس الهوية الإثنية بين العرب والأكراد، والطائفية بين السنة والشيعة، يتحكم في مسارات الدولة التي بات فيها العرب السنة يشعرون بالتهميش والعزلة؛ معتبرين أن محاولاتهم الانخراط في العملية السياسية لم تجلب عليهم سوى مزيدًا من التهميش والظلم والتمييز.

وقد زاد من الاحتقان لجوء الحكومة العراقية إلى استخدام القوة العسكرية في فضّ خيام المعتصمين السلميين المطالبين بالإصلاح السياسي منذ مطلع العام 2012 في المحافظات ذات الغالبية السنية (الأنبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك والمناطق السنية في بغداد)، وهو ما أدى إلى تفجر الأوضاع في محافظة الأنبار بشكل أساسي، حيث تطورت في أعقابه الأحداث إلى أن سيطرت مجموعات مسلحة عصبها تنظيم (داعش) على الموصل.

كما شهد العراق خلافًا سياسيًا في أعقاب الانتخابات البرلمانية لعام 2014 بسبب عدم التوافق على تشكيل حكومة جديدة وتأخر انعقاد البرلمان المنتخب، خاصةً وأن "تحالف دولة

القانون" الذي يرأسه المالكي قد حصد فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات التي قاطعها الكثير من العرب "السنة"، وهو ما لم يكن يُنبىء بأي تغيير حقيقي للواقع العراقي[1].

وقد شكلت هذه المعطيات إنذارًا بتأزم الوضع في العراق، إلا أن ما كان مفاجئاً هو حدة الأزمة وتسارعها على الوتيرة التي شهد العالم تفاصيلها، وخاصة ما يتعلق بالسقوط المدوي للموصل وهروب قادة الجيش العراقي وأفراده من المدينة، الأمر الذي انسحب على بقية المدن في الشمال العراقي امتداداً إلى غرب البلاد ووسطها دون تقديم تفسير مقنع متماسك لذل من الحكومة والجيش.

وقد أدت هذه التطورات إلى استقالة حكومة المالكي بضغط أمريكي وتوافق إيراني، وتم تشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة حيدر العبادي. كما تم حسم مسألة رئاسة مجلس النواب العراقي لصالح الحزب الإسلامي العراقي والوصول إلى تفاهمات مبدئية مع بعض القوى "السنية" بتشجيع ودعم إقليمي واسع. لكن ظهور استراتيجية الرد الطائفي للعلن بالاعتماد على الميليشيا "الشيعية" (ما سُمي بالحشد الشعبي وبدعم من المرجع الديني السيستاني) التي حظيت باهتمام الدولة تعبئة وتسليحًا وتجهيزًا، في مقابل تراجع دور الجيش، أصبح يُشكك في إمكانية التخفيف من الاحتقان في البلاد وتطبيق الشراكة السياسية فيها، خاصة أن الممارسات والانتهاكات المزعومة التي نسبت إلى هذه المليشيات بحق "السنة" والأكراد زادت من مخاوف اتساع الأزمة الطائفية وعنفها.

ثالثًا: هوية القوى الفاعلة في الأزمة وسلوكها

1. تنظيم الدولة– داعش

يُعد تنظيم الدولة (داعش) من أبرز القوى المسلحة الفاعلة في المشهد العراقي عند إعداد هذا التقرير. ورغم ذلك فإن أطرافًا محلية وإقليمية ودولية قد أسهمت بشكل أو بآخر في

[1] للاطلاع على نتائج الانتخابات العراقية للعام 2014، انظر:
http://www.sasapost.com/iraq_parliamentary_elections_2014_2010_2005/

تضخيم دور التنظيم في كل من العراق وسوريا لأغراض تدخل في إطار التوظيف السياسي، وتختلف وفقًا لحسابات كل طرف وأهدافه، وهي أهداف قد تصل إلى حد التناقض، فهناك جهات محلية وإقليمية تهدف من دعمها (لداعش) إلى تخويف دول الجوار والقوى الدولية من فزاعة "الإرهاب" للحفاظ على الوضع القائم، ويندرج في هذا الإطار إعلان وزير العدل العراقي حسن الشمري بأن هروب مئات المعتقلين من سجني أبو غريب والتاجي في 29 تموز/ يولو 2013 –ومعظمهم ينتمون إلى "القاعدة"– كان مدبرًا بمعرفة مسؤولين عراقيين كبار، وبأن الهدف من ذلك كان إقناع واشنطن بالتخلي عن خططها لضرب نظام الرئيس السوري بشار الأسد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تنظيم (داعش) سوف يشوه مشهد الحراك السلمي للعرب "السنة" ضد إجراءات الحكومة العراقية التي يرون أن ممارساتها تعمل على تهيمشهم كما سبقت الإشارة أعلاه، ويوفر بالتالي للحكومة المبرر لاستخدام العنف ضد الانتفاضة "السنية" السلمية وبدعم دولي. بينما تهدف بعض الأطراف الإقليمية، وربما الدولية، إلى "تشويه وإعاقة" التحولات السياسية في المنطقة، والتي تسعى إلى إنجاز أهداف ثورات "الربيع العربي" المتبقية، من خلال تضخيم تنظيم الدولة (داعش) أو غض الطرف عنه ليسود المشهد ويخوف شعوب المنطقة من التغيير.

ويبدو أن سياسات الحكومة العراقية قد دفعت فعليًا القوى المسلحة "السنية" إلى عقد "تحالفات عملية"، وربما غير مرغوبة، مع تنظيم الدولة (داعش) في مواجهة "العدو المشترك" ممثلًا برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والتحالف الذي يرأسه في البرلمان والحكومة.

واللافت أن المعارضة "السنية" لتنظيم داعش ما تزال قوية وحاضرة، ويعززها أن ضحايا التنظيم هم في أغلبهم من المسلمين "السنة" في مختلف المناطق التي تقع تحت سيطرة (داعش) في العراق أو سوريا، غير أن الوجه الطائفي للمواجهة مع (داعش) في العراق، والذي تتصدره ميليشيات "الحشد الشعبي" قد عمل على ضبابية حضور هذه المعارضة (غير المرتبطة بداعش) قبل اتخاذ رئيس البرلمان سليم الجبوري "السني" الموقف المتشدد والعلني ضد تنظيم داعش.

2. الحكومة المركزية– الجيش العراقي وميليشيات "الحشد الشعبي":

عبر هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي السابق في تصريحات لصحيفة اللوموند الفرنسية عن تقديره بأن: "ما حصل في الموصل يشابه ما حصل تماماً في عام 2003 إبان دخول القوات الأمريكية للعراق، حيث نزع الجنود ملابسهم الرسمية وارتدوا ملابس مدنية، وتركوا مواقعهم، وأسلحتهم، وأفلوا عائدين إلى بيوتهم"، حيث سهل ذلك إعادة بناء وتشكيل مؤسسات الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وخاصة الأمنية والعسكرية منها، على أسس ومبادئ غير وطنية، وضمن منهج فساد إداري ومالي حوَّلها إلى مؤسسات انتفاع وتضييع وهدر للأموال دون اعتبار لبناء هذه المؤسسات على أساس الكفاءة والعقائد القتالية ذات البعد الوطني، ناهيك عن امتناع غالبية العرب "السنة" عن المشاركة فيها مما عمق صورتها الطائفية أيضاً، خاصة مع بروز دور إيران والمليشيات المؤيدة لها بأدوار قيادية لهذه المؤسسات، فكان أن تم تشكيل جيش كبير وتم تنظيمه في أكثر من أربع فرق مقاتلة، وتم تسليحه بأحدث الأسلحة والمعدات التي استنزفت عشرات المليارات من الدولارات، كما تم إطلاق يد المتنفذين لتشكيل الميليشيات التي بُنِيت على أسس ومصالح شخصية وعائلية وطائفية، فكانت نِدًا للجيش وبديلًا جاهزًا لتحقيق مصالح من أسسها في البلاد عند الحاجة.

كما أن وجود حالة مجتمعية من الغضب في المحافظات "السنية" باتت تسهّل أي عملية تمرد فيها، وخاصةً مع توافر خبرات وكفاءات عسكرية من أبناء هذه المحافظات كانت تعمل في الجيش العراقي سابقاً، وتم تسريحها بعد حل الجيش على أيدي الأمريكيين دون وجه حق.

ولذلك تؤكد المعلومات أن الهزيمة الحقيقية للجيش العراقي كانت في الأنبار، وفي الفلوجة تحديدًا، حيث تم تدمير الدبابات وإسقاط الطائرات وأسر الجنود، قبل دخول قوات تنظيم الدولة (داعش) إلى الموصل ومدن الشمال والوسط، ما يعني أن أصل الانتفاضة شعبية "سنيّة" وليست متطرفة أو مرتبطة بتنظيم (داعش). ويشكك بعض المتابعين–كما ورد في مطلع التقرير– بحقيقة ظهور تنظيم (داعش) المفاجيء في المشهد في حزيران/ يونيو 2014

وما تلاه من وسم كل الحراك الشعبي المسلح– الذي كان يواجه هجوم الجيش على مناطق "السنة" بعد فض اعتصام الأنبار بالقوة المسلحة– بالتطرف والإرهاب الدولي تحت اسم (داعش).

وبعد أن نجح تنظيم الدولة (داعش) في حزيران/ يونيو 2014 في إحداث صدمة عسكرية معنوية وميدانية باحتلاله الموصل ومعظم أراضي المحافظات "السنية"، وبات يشكل تهديدًا مُعلنًا للزحف على بغداد إثر تبدد قوى الجيش العراقي وانهيار معنوياته، بدأت تظهر للعلن استراتيجية الرد الطائفي بالاعتماد على الميليشيا "الشيعية" بما سمي بـ"الحشد الشعبي" والتي حظيت باهتمام الدولة تعبئة وتسليحًا وتجهيزًا، على حساب دور الجيش الذي تراجع مع تمدد وتوسع نفوذ هذه الميليشيات. هذا مع أن هذه الميليشيات متهمة بالقيام بأفعال تشابه ما تقوم به (داعش). والفرق بينهما أن داعش توثق ما تقوم به بشكل درامي معلن فيما لا توثق هذه الميليشيات أعمالها الإجرامية في الإعلام، الأمر الذي يضعف التفاعل معها وملاحقتها سياسياً ودولياً.

3. الأكراد– قوات البشمركة

بادر الأكراد إثر اندفاع مسلحي تنظيم (داعش) من سوريا إلى العراق في مناطق الشمال بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها سابقًا مع الحكومة المركزية في بغداد، كما سيطروا على كامل مدينة كركوك النفطية بحجة ملء الفراغ الأمني بعد انسحاب الجيش، وهو ما عُدّ مكسبًا مؤقتًا لإقليم كردستان (المستقل ذاتياً).

غير أن قوات البشمركة انخرطت في الحرب ضد (داعش) بعد تقدم الأخيرة باتجاه أربيل، وصور الأكراد معركتهم مع عناصر (داعش) على أنها المعركة ضد "الإرهاب"، الأمر الذي سوغ استجابة الغرب لمطالبهم بالمساعدة التي لم تقتصر على تقديم السلاح، بل تجاوزت ذلك إلى المشاركة الفعلية في المعركة إلى جانب قوات البشمركة عبر الضربات الجوية لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ساعد انخراط الأكراد في الحرب ضد (داعش) على تمرير السيد حيدر العبادي رئيسًا للحكومة العراقية خلفًا للمالكي بمباركة إقليمية ودولية، الأمر الذي انعكس على علاقة إقليم كردستان بالحكومة المركزية إيجابيًا على قاعدة التوافق على أولوية محاربة (داعش) بوصفه تهديدًا للجانبين.

رابعًا: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة

خلافًا للإهمال الدولي والضعف العربي في دعم انتفاضتي الشعب العراقي ضد الحكومة الطائفية في العراق وممارسات قواتها وأمنها بانتهاكات فظيعة للقانون والدستور وحقوق الإنسان منذ 2011 فصاعدًا وحتى تزايد قوة الحراك والانتفاضة الشعبية في الأنبار 2013/2012، فقد حظيت "الأزمة العراقية" فجأة باهتمام كبير من مختلف الأطراف الدولية والإقليمية، وهو ما انعكس على حجم التحركات السياسية والعسكرية منذ دخول قوات تنظيم (داعش) إلى الموصل، وكانت أهم هذه المواقف كما يأتي:

1. الموقف الأمريكي

أثار ضعف سيطرة الحكومة المركزية في بغداد، وتنامي نفوذ تنظيم (داعش) "مخاوف" الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تميز الخطاب الأمريكي الجديد تجاه الأزمة العراقية بأن "أي تدخل أمريكي سيكون مشروطًا بتوافق جميع الأطراف العراقية"، وذلك حسب وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وكان الرئيس أوباما قد أكد في حزيران/ يونيو 2014 أن الولايات المتحدة "لن ترسل جنودًا على الأرض"، وألمح إلى التفكير في "خيارات أخرى"، قد يكون من بينها توجيه ضربات بطائرات من دون طيار، أو الطلب من "دول مجاورة" أن تساهم في هجوم مضاد على تنظيم (داعش)[2].

[2] للاطلاع على تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة العراقية، انظر:
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-

وكان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قد نفى في أعقاب زيارة لكل من بغداد وأربيل في حزيران/ يونيو 2014، تبلور حلٍّ عسكري للوضع في العراق، مؤكدًا الحاجة إلى "تشكيل حكومة عراقية تمكِّن أفراد الشعب العراقي من الطوائف المختلفة" من المشاركة في إدارة البلاد، وطالب دول المنطقة بأن تتعاون من أجل طرد مسلحي تنظيم (داعش) "لأنه من غير المقبول أن تظل منظمة إرهابية مسيطرة على بعض الأراضي، متحدية شرعية الحكومات"[3].

وقد قادت الضغوط الأمريكية إلى استقالة حكومة المالكي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد حيدر العبادي بعد التهديد الذي شكله تنظيم الدولة (داعش) للمناطق الكردية، والذي تزامن مع "نجاحات" التنظيم في سوريا، واتساع الجغرافيا التي يسيطر عليها لتغطي أكثر من 40% من مساحة العراق و50% من مساحة سوريا[4].

وتمكنت الولايات المتحدة من تشكيل ما عُرِف بـ "التحالف الدولي ضد (داعش) في آب/ أغسطس 2014 لاحتواء قوة هذا التنظيم وإضعافه، تمهيدًا لهزيمته على المدى المتوسط والبعيد حسب الرئيس أوباما[5]، وهو تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ويضم أكثر من ستين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم الدولة (داعش)، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين.

ويضم التحالف عددًا من الدول العربية، وهي المغرب، قطر، الأردن، البحرين، السعودية والإمارات. وقد بدأ غاراته يوم 7 أغسطس/ آب 2014، بعد كلمة للرئيس أوباما قال فيها: إن الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين* أقنعتا

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9

[3] نظر بي بي سي بالعربية، 2014/6/24، في:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140624_iraq_qaem_us_drone.shtml

[4] بخصوص المساحة التي يسيطر عليها داعش في العراق انظر: وكالة الأناضول، 2014/6/10، وبخصوص سوريا: انظر القدس العربي نقلًا عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2015/3/21.

[5] نظر العربية نت، 2015/7/7، في: http://arabic.cnn.com/world/2015/07/07/wd-060715-obama-pentagon

* الإيزيديون طائفة دينية تنتمي عرقيًا إلى الأصول الكردية، ويتركز تواجدهم في العراق وسوريا، ويعيش أغلبهم قرب الموصل ومنطقة جبال سنجار في العراق، وتتواجد مجموعات أصغر في تركيا وألمانيا وجورجيا وأرمينيا.

الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها "لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل" عاصمة إقليم كردستان العراق[6].

ورغم أن ضربات التحالف الجوية أحدثت أضرارًا بقوة التنظيم وساعدت قوى الجيش العراقي و"الحشد الشعبي الشيعية" في تحقيق بعض الانتصارات غير أن المعركة كانت ولا تزال سجالاً بين الطرفين؛ إذ ينسحب التنظيم من مدينة ليحتل أخرى، وقد كان التنظيم –بكل أسف– أكثر نجاحًا في إنهاك واستنزاف الدولة العراقية وقوى التحالف، واستطاع أن يستثمر بعض النجاحات لتعزيز حضوره الإقليمي واستقطاب المقاتلين من جميع أنحاء العالم، ما يثير الكثير من التساؤولات والإشكالات المنهجية حول حقيقة التنظيم وارتباطاته السياسية.

2. مجلس الأمن الدولي

أظهر خطاب مجلس الأمن الأولي نوعاً من التوازن منذ البداية، فهو لم يدعُ المجتمع الدولي لدعم الحكومة العراقية كعادته، بل دعا إلى "حوار شامل" مع الشركاء واللجوء إلى الحل السياسي، لكنه تطور بعد ذلك لتبني سياسة الضربة العسكرية والتعامل مع الحالة ضمن منظومة مكافحة "الإرهاب الدولي" وبتحالف واسع، بعد تحول الأزمة إلى مشكلة تنظيم (داعش) وليس انتفاضة شعبية سلمية ضد حكومة استبداد وظلم في ظلال اعتصام الأنبار (2013/2012)[7].

3. الموقف الإيراني

لا تُخفي إيران طموحها بتوسيع مساحات نفوذها والتحول إلى دولة إقليمية رئيسة في المنطقة، ويحظى العراق بمكانة خاصة في اهتمامات السياسة الإيرانية بحكم الجوار الجغرافي

---

[6] أنظر الجزيرة نت، في:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/6/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

[7] انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/08/100805_iraq_un_tc2.shtml

والموقع الجيواستراتيجي الذي دفع إيران للنظر إلى العراق كجزء من محيطها الحيوي وعمقها الأمني، حيث سعت مستفيدة من الامتداد الطائفي والعلاقات المميزة مع بعض التيارات الشعبية، لتعزيز نفوذها وزيادة حجم تأثيرها في السياسة العراقية إبان الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وقد شكا العديد من الأطراف العراقية خلال السنوات التي تلت سقوط نظام الرئيس الأسبق صدام حسين من تدخل إيراني مباشر في الشأن العراقي يصل إلى حدّ إلحاق (العراق) بالسياسة الخارجية الإيرانية، واتهمت تلك الأطراف إيران بالسعي لإضعاف العراق سياسيًا واستنزافه اقتصاديًا وأمنيًا، وتفكيكه طائفيًا وإثنيًا كي تسهل السيطرة عليه والتحكم بقراره السياسي وإبقائه في دائرة التبعية لإيران[8].

وقد دعمت إيران العملية السياسية في العراق والتي أتاحت لحلفائها السيطرة على مفاصل الدولة ومقدراتها وقرارها السياسي، وهو ما تسبب بتهميش بعض الأطراف العراقية وبخاصة العرب "السنّة" الذين شعروا بالإقصاء والتمييز على أسس طائفية، وهو ما دفع العشائر العربية "السنية" بدايات الربيع العربي إلى تنظيم احتجاجات شعبية واسعة تعامل معها رئيس الوزراء في حينه نوري المالكي بقسوة شديدة في 2013/4/23[9]، ورفض التجاوب مع مطالب المحتجين بإلغاء سياسات التهميش والإقصاء والتعامل الطائفي، الأمر الذي فاقم مشاعر الغضب والاحتقان لدى العرب "السنة"، ووفّر أرضية خصبة وبيئة مواتية وحاضنة شعبية لفكرة المواجهة مع الدولة، وتنامت المواجهات المسلحة بين الأمن والجيش مع مسلحي المناطق العربية "السنية" خلال عامي 2013/2012؛ أي قبل عام من سيطرة تنظيم (داعش) على

[8] انظر تصريحات حيدر العبادي في هذا الشأن في: http://www.alquds.co.uk/?p=327606

[9] انظر تفاصيل مقتل العشرات من العرب "السنة" في فض اعتصام الحويجة في:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/23/%D9%85%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%8A%D8%AC%D8%A9

أجزاء واسعة من محافظة الموصل، والذي ظهر بهذه القوة فجأة، وتمدد في وقت لاحق في العديد من المحافظات ذات الأغلبية العربية السنية وسط العراق.

على إثر ذلك تدخلت إيران عسكريًا بصورة واضحة في العراق بمبرر مواجهة خطر التنظيمات الإرهابية المتشددة من خلال تقديم الدعم العسكري وعبر المستشارين العسكريين لدرجة أن يقود لواء إيراني عملية الجيش والحشد الشعبي لاستعادة منطقة بيجي في حزيران/ يونيو 2014[10]، مما تسبب بتذمر الحكومة العراقية الجديدة برئاسة العبادي[11]. وقد وفرت عمليات التحالف الدولي في العراق ضد تنظيم (داعش) غطاءً للتدخل الإيراني المباشر في العراق، وعززت حالة من التعاون الأمريكي الإيراني في استهداف تنظيم الدولة (داعش). كما دعمت إيران تشكيل مجموعات "الحشد الشعبي" على خلفية طائفية[12]، بعد أن فشلت القوات العراقية النظامية في المواجهة مع التنظيم الذي بات يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي العراقية[13].

4. الموقف التركي

التزمت تركيا منذ الحرب الأمريكية على العراق في العام 2003 بأن لا تتدخل عسكريًا في العراق، وهي تراقب تطور الأوضاع في العراق في ضوء تخوفها من مشاكل أمنية قد تمتد إلى أراضيها أو من المآلات النهائية للأزمة واحتمال تنامي التوجهات الدولية لتقسيم العراق، وربما تزايد فكرة تشكيل "دولة كردية مستقلة" في الشمال يمكن أن يكون لها أثر كبير على توجهات الأكراد الأتراك في جنوب البلاد في الاتجاه نفسه.

كما اتخذت الموقف ذاته إزاء الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم (داعش) في العراق وسوريا، لكن سلسلة التفجيرات التي شهدتها تركيا في تموز/ يوليو

---

10 للمزيد من التفاصيل انظر: http://www.alquds.co.uk/?p=397731

11 انظر القدس العربي، 2015/4/16، في: http://www.alquds.co.uk/?p=327606

12 انظر القدس العربي، 2015/4/16، في: http://www.alquds.co.uk/?p=327606

13 انظر تصريحات وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر التي قال فيها: إن القوات العراقية كانت تفتقد إلى الإرادة لقتال مسلحي تنظيم "الدولة الإسلامية" في مدينة الرمادي في بي بي سي بالعربية، 2015/5/24، في:
http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/05/150524_iraqi_forces_will_ashton_ramadi

2015[14]، والتي يعتقد أن تنظيم (داعش) وحزب العمال الكردستاني متورطان فيها، أدت بالحكومة التركية إلى شن هجمات جوية على التنظيميْن. كما أدت إلى أن تتخذ تركيا سلسلة من التدابير العسكرية، ومن أبرزها الضربات الجوية والسماح لقوات التحالف الدولي باستخدام قاعدة "إنجرليك" الجوية في حربه ضد تنظيم (داعش)، فضلًا عن الدعوة مجددًا لإقامة منطقة عازلة على الحدود التركية مع سوريا.

5. المواقف العربية

أ. جامعة الدول العربية: دعت الجامعة العربية في 2014/8/22 إلى الإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق، كما أعربت عن دعمها للعراق في مواجهة "الإرهاب"[15]. وبخصوص موقف الجامعة العربية من التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي كان في طور التشكيل قال الأمين العام للجامعة نبيل العربي في أيلول/ سبتمبر 2014 إن قرار وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في القاهرة في الشهر نفسه قد طالب بمواجهة شاملة لكل أشكال التطرف بما في ذلك المواجهة العسكرية والثقافية والسياسية والقضائية[16].

ب. الأردن: يتخوف الأردن من موجة لجوء جديدة إلى أراضيه تُضاف إلى الموجات الحالية من اللاجئين السوريين والسابقة من العراقيين، في حال تطورت الأزمة العراقية إلى حالة الحرب الأهلية.

---

[14] انظر العربية نت، 2015/7/20 في: http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/07/20/%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7.html

[15] انظر: http://www.iraqhurr.org/content/article/26546746.html

[16] انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/09/140913_usa_kerry_is_arab

كما يتخوف الأردن من مشاكل التسلل عبر حدوده الطويلة مع العراق، والتي لا يمكن مراقبتها بالكامل، إلى جانب الحدود الأردنية مع سوريا التي تشهد حرباً أهلية منذ سنوات.

ومن الناحية الموضوعية فإن هذه الاحتمالات تشكل ضغطاً إضافياً على البلاد على شكل تهديدات أمنية محتملة من قبل تنظيم (داعش)، وقد شارك الأردن في التحالف الدولي والحرب على الإرهاب، وشكل قاعدة للانطلاق ومكانًا للتنسيق في هذا التحالف، وقد تعرض أحد طياريه لعملية قتل بشعة دفعت بالرأي العام لدعم سياسة الحكومة ضد هذا التنظيم وسهلت انخراطها الأوسع فيها لاحقًا.

ت. سوريا: شكل اهتزاز الحكومة العراقية برئاسة المالكي مصدر قلق كبير للنظام السوري الذي يرى فيها حليفًا استراتيجيًا في الحرب الأهلية التي يخوضها منذ سنوات (2011–2014) على امتداد البلاد، وأعلن النظام السوري بأنه مع أي جهد لمحاربة تنظيم (داعش) شريطة أن يكون ذلك بالتنسيق والتشاور مع الحكومة السورية، وإلا فإنها ستعد أي عمليات خارج هذا الإطار تهديدًا لسيادتها[17].

ث. دول مجلس التعاون الخليجي: شكل بسط النفوذ الإيراني على العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي للبلاد في العام 2003 مصدر قلق جديد لدول الخليج في إطار علاقاتها المتوترة مع إيران في الأصل.

وربما تدرك دول الخليج خطورة انزلاق الأزمة العراقية إلى مستوى الحرب الأهلية ذات الطابع الطائفي، وهي لذلك ظلت ولا تزال تفضل الحل السياسي، ويمكن أن تدفع باتجاهه لما في ذلك من تقوية لنفوذ العرب "السنة" في العراق على حساب النفوذ الإيراني ويبدو أنها استخدمت نفوذها السياسي لتشجيع العرب "السنة" على الانضمام لحكومة جديدة في العراق تضم مختلف الأطياف لمحاربة المتشددين المسلحين بشكل

[17] العربية برس، 2015/8/5، في: http://arabi-press.com/news/872642

أفضل حسب وزير خارجية أمريكا جون كيري[18]. وانضمت السعودية والإمارات والبحرين في آب/ أغسطس 2014 إلى التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش) وشاركت في الضربات الجوية ضده في سوريا.

ويُشار إلى أن التغير في الأداء السعودي والخليجي تجاه العراق لم يتبلور إلا بعد اندفاع الولايات المتحدة لمواجهة ظاهرة تفاقمت في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ باحتلال الموصل، وذلك عبر مبادرتها إلى تشكيل التحالف الدولي ضد تنظيم (داعش).

وعلى الصعيد الجماعي الخليجي أو العربي فإن الرؤية العربية لحل الأزمة العراقية جذريًا لم تتبلور بعد، حيث ثمّة خلاف فكري حول ماهية الأزمة وتوصيفها، فضلًا عن إشكاليات تشرذم "القوى السنية العراقية" التي يُفترض أن تتفاعل معها الدول العربية، إضافةً إلى تنامي التأثير الإيراني المباشر أو غير المباشر على قرارات عدد من الدول العربية بدوافع واعتبارات مُتعددة، وهو ما يستلزم توحيد الرؤية والموقف العربي في التعامل مع الأزمة العراقية في بعديْها الخطيريْن الطائفي والأمني، وفي حال عدم تحقق ذلك فإن الموقف العربي سيبقى غير فاعل في حل الأزمة أو إعادة مسارها إلى الإشكالات الحقيقية متجاوزًا محاربة الإرهاب بوصفه مدخلًا لحل الأزمة، إلى محاولة حلّ الأزمة الجوهرية التي يُعاني منها النظام السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي العام 2003 الذي عمل على إقصاء العرب "السنة" في العراق وتهميشهم، ولم يضع في اعتباره التعدد والتنوع المذهبي والإثني الذي يُعدّ سمةً من سمات العراق في إطار وطني قومي جامع.

خامسًا: السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة

السيناريو الأول: تفاقم الأزمة

18 انظر: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0F30E420140628

- **توصيف السيناريو**

مزيد من التدهور السياسي والأمني والعسكري، وزيادة حدّة الانقسام والاحتراب الطائفي والإثني، وتفاقم عمليات القتل والتدمير، وانسداد أفق الحل السياسي للأزمة العراقية.

- **شروط التحقق**

1. فشل الجهود السياسية للخروج من الأزمة بفعل إصرار الحكومة العراقية على مواقفها غير المتوازنة تجاه المكونات السياسية، ومواصلتها سياسات الاستهداف والإقصاء الطائفي، وعدم قدرة أطراف العملية السياسية على إنتاج معادلة سياسية قادرة على طرح أفق للخروج من الأزمة، وتنامي قوة تنظيم (داعش) وتمدده في مزيد من الأراضي العراقية.
2. إصرار الحكومة على رفض السماح بتسليح العشائر "السنّية" بشكل واسع ومفتوح، واستمرار انتهاكات "الحشد الشعبي" ضد العرب "السنّة" بالقتل والتدمير والنهب والتهجير.
3. تقدّم تنظيم الدولة– (داعش) ميدانياً وتحقيقه مزيدا من النجاحات، واستمرار فشل القوات النظامية وقوات "الحشد الشعبي" في المواجهة العسكرية معه!
4. تزايد التدخل الإيراني السياسي والأمني والعسكري في العراق، بالتعاون مع القوات النظامية وقوات "الحشد الشعبي" ذات الصبغة الطائفية.
5. استمرار الموقف السلبي وحالة التجاهل للأزمة العراقية من قبل الدول العربية القادرة على لعب دور إيجابي لحل الأزمة وإحداث حالة توازن إقليمي، وترك الأمر للولايات المتحدة وعلاقاتها بإيران.
6. استمرار قوات التحالف في دعم السياسات غير المتوازنة للحكومة العراقية بالتنسيق مع إيران، ومواصلة الصمت الأمريكي والدولي إزاء انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" بحق المناطق "السنّية"، وعدم ممارسة ضغوط كافية على مختلف الأطراف لإنتاج حل سياسي عادل ينهي الأزمة.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

1. تفاقم الانقسام الطائفي، وتزايد الغضب والاحتقان والاستفزاز في أوساط الشرائح العراقية المستهدفة والتي تتعرض للقتل والقمع والإقصاء والتهميش.
2. ضرب نظرية وحدة العراق، وتعزيز فرص التقسيم على خلفيات طائفية وإثنية، واتساع حالة الاحتراب الأهلي.
3. تفجير الأوضاع وتزايد حالات القتل والتدمير وردود الفعل الانتقامية المتبادلة، واتساع عمليات تهجير العراقيين من مدنهم وقراهم.
4. تحوّل العراق إلى مصدر تهديد بالغ الخطورة لأمن دول الجوار واستقرارها وخاصة الأردن ودول الخليج.
5. تزايد حالات التطرّف والعنف لدى جميع الأطراف، وخروج الأزمة عن نطاق الاحتواء والسيطرة.

السيناريو الثاني: استمرار الوضع الحالي للأزمة

- **توصيف السيناريو**

استمرار حالة الخلاف السياسي الحاد، والاستنزاف السياسي والأمني في مواجهة ظاهرة تنظيم (داعش)، وتواصل المواجهات العسكرية دون قدرة على الحسم الميداني لصالح أي من الأطراف.

- **شروط التحقق**

1. تمسك الحكومة وقوات "الحشد الشعبي" بالسياسات الطائفية واستهداف المناطق "السنّية".
2. فشل الجيش في استعادة المناطق التي سيطرت عليها قوات العشائر أو تنظيم الدولة (داعش)، واستمرار المواجهات بين كرّ وفرّ.
3. عدم النجاح في الوصول إلى حل سياسي عادل ومتوازن، واستمرار حالة الجمود والتجاذب والخلاف بين الأطراف السياسية.
4. استمرار التدخل الإيراني سياسيا وأمنيا وعسكريا في العراق بحجة محاربة الإرهاب والمجموعات المتشددة.
5. مواصلة الأطراف الدولية لسياستها في الابتعاد عن متطلبات حل الأزمة العراقية سياسياً، وغياب الرغبة الدولية بالحسم السياسي أو العسكري، ما يستدعي إدامة الأزمة واستمرار الوضع القائم.
6. استمرار حالة التجاهل العربي للشأن العراقي إلا من خلال المجتمع الدولي، وعدم القيام بدور فاعل وضاغط للخروج من الأزمة.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

1. تواصل المواجهات العسكرية والحرب الأهلية وحالة الاستنزاف، مع ما يترتب على ذلك من أعمال قتل وتدمير وتهجير.
2. استمرار حالة الاشتباك الطائفي، وتعزيز الانقسامات المجتمعية على أسس طائفية وعرقية.
3. تنامي نفوذ الجماعات المتشددة وخاصة تنظيم (داعش).
4. استمرار الأخطار الأمنية التي تهدد دول الجوار، بما فيها الأردن ودول الخليج.

السيناريو الثالث: تراجع حدّة الأزمة

- **توصيف السيناريو**

الوصول إلى تهدئة وهدنة إنسانية ووقف لإطلاق النار، وتخفيف حدّة الاحتقانات الطائفية، وتراجع حالة الاستنزاف والاحتراب الأهلي.

شروط التحقق

1. حصول تحوّل في سياسات ومواقف الحكومة العراقية باتجاه التخلي عن السياسات الطائفية والإقصائية، ووقف انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" ضد المناطق "السنّية".
2. الانفتاح على العشائر "السنّية"، والسماح بتسليح مقاتليها، وإشراكها في استعادة الاستقرار والأمن، ما يسمح بتعديل خريطة التحالفات لصالح عزل المجموعات المتشددة وتنظيم (داعش).
3. تفعيل الدور العربي في الأزمة لصالح التهدئة ووقف الاستهداف الذي تتعرّض له المناطق "السنّية" وإحداث حالة من التوازن.
4. تراجع التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي وإدراك خطورة استمرار الوضع الراهن على أمن إيران ودورها الإقليمي.

5. قيام الأطراف الدولية بدور إيجابي لصالح وقف سياسات الاستهداف والإقصاء للسنّة والدفع باتجاه تسليحهم وإشراكهم في عملية الحفاظ على وحدة العراق وخروجه من الأزمة.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

1. وقف الاستنزاف والاحتراب الأهلي وأعمال القتل والتدمير والتهجير.
2. التهيئة لحوار سياسي يتيح الانتقال من حالة الأزمة والمواجهة إلى حل سياسي دائم يحقق الاستقرار.
3. تهدئة الاحتقان الطائفي وتعزيز وحدة المجتمع والبلاد.
4. تراجع الأخطار الأمنية على دول الجوار، بما فيها الأردن ودول الخليج.
5. تراجع نفوذ الجماعات المتشددة وتنظيم (داعش).
6. تعزيز وحدة العراق وتراجع خطر الانقسام والتجزئة.

السيناريو الرابع: الوصول إلى حل سياسي للأزمة

- **توصيف السيناريو**

التوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة ويعيد الاستقرار ويؤسس لشراكة وطنية.

- **شروط التحقق:**

1. بلورة صيغة سياسية متوازنة تقنع جميع الأطراف بأن لها مصلحة راجحة في الخروج من الأزمة والذهاب إلى حل سياسي (ثمة محاولتان على الطاولة عند إعداد هذا التقرير، واحدة من رئيس البرلمان، وأخرى من هيئة علماء المسلمين).
2. نضوج موقف عربي ضاغط أكثر قوة وتأثيرًا باتجاه الخروج من الأزمة خاصة في حال نجحت السعودية والتحالف العربي بإضعاف دور إيران في اليمن.

3. تطوّر الأوضاع لغير صالح إيران في سوريا واليمن، بما يؤثر في توجهاتها الإقليمية، ويدفعها للتراجع عن سياساتها التوسعية، ويشجعها على التعاطي بإيجابية مع حل سياسي يعيد الاستقرار والتوازن للدولة العراقية.
4. قناعة الأطراف الدولية المؤثرة بضرورة وضع حد للأزمة السياسية في العراق، وبأهمية إنتاج حالة توافق وطني كمدخل لإنهاء الإرهاب والتطرف في العراق.
5. فشل الحكومة العراقية والمجموعات المسلحة وتنظيم (داعش) في حسم المواجهة الدائرة بينهم عسكريًا.
6. تراجع نفوذ إيران في سوريا، وتقدم عمليات المعارضة السورية عسكرياً أو التوصل إلى حل سياسي يغير واقع النظام السياسي في سوريا.

- **ما يترتب على تحقق السيناريو**

1. إنهاء الأزمة السياسية والأمنية في العراق، والوصول إلى حالة توافق وطني تحقق الاستقرار في العراق والمنطقة لفترة معقولة.
2. وقف المواجهات العسكرية ووضع حدّ لأعمال القتل والتدمير والتهجير.
3. تراجع حالة الانقسام والاشتباك الطائفي لصالح تعزيز تماسك المجتمع والحفاظ على وحدة الدولة.
4. تراجع نفوذ بعض الأطراف الإقليمية ومستوى تدخلاتها في الشأن العراقي.
5. تراجع نفوذ الجماعات المتشددة، ومحاصرتها، وحرمانها من استغلال أجواء الغضب والاحتقان في كسب الأنصار والمؤيدين، وهزيمة تنظيم (داعش) على الأقل في العراق.
6. وضع حدّ للأخطار التي تتهدد أمن دول الجوار بما فيها الأردن ودول الخليج.

الترجيح بين السيناريوهات

في ضوء المعطيات الراهنة عند إعداد التقرير، يبدو السيناريو الثاني (استمرار الوضع الحالي للأزمة) الأكثر قوة وترجيحًا خلال العام الحالي 2015، وفي حال تطورت الأزمة وخرجت عن سياقها الحالي، يرجّح أن تتجه نحو مزيد من التأزم والتصعيد بفعل العوامل التالية:

1. غياب أفق الحل السياسي الشامل.
2. عجز الأطراف عن الحسم عسكريًا.
3. غياب الإرادة الإقليمية والدولية بإنهاء الأزمة، وضعف الموقف والسياسات العربية تجاه العراق وتبعيتها للموقف الدولي.
4. استمرار حالة الانقسام والاشتباك الطائفي.
5. تمسك الحكومة العراقية بسياساتها ومواقفها.
6. استمرار انتهاكات قوات "الحشد الشعبي" ضد العرب "السنّة"، والمدعومة من جهات غير حكومية وخارجية.
7. إصرار إيران على سياسة التدخل العميق في الشأن العراق، ورفضها التخلي عن تطلعاتها لتوسيع مساحات النفوذ وفق نظرية توسعية في المنطقة.
8. تنامي نفوذ تنظيم الدولة– (داعش) وتمدده في مساحات جديدة.

سادسًا: التوصيات

في ضوء التحليل الاستراتيجي الذي قدمه التقرير، وفي ضوء الاحتمالات والسيناريوهات الممكنة لمستقبل الأزمة والعوامل المؤثرة فيها، وفي ضوء ترجيح الثاني منها، فإن فريق الأزمات العربي ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط يُوصي لحل الأزمة واحتواء تداعياتها ومخاطرها بما يأتي:

- دعوة القوى السياسية العراقية لكبح جماح الطائفية، وتجنب الانزلاق لمواجهة على هذا الأساس، والعمل على إشاعة فكر الاعتدال والوسطية وثقافة الشراكة الوطنية بين مختلف القوى والطوائف والمذاهب والإثنيات.
- دعوة جميع القوى السياسية العراقية إلى الحفاظ على وحدة الشعب وأراضي الوطن، واعتبار ذلك هدفاً لكل القوى السياسية بصرف النظر عن انتماءاتها الإثنية أو الطائفية.
- المباشرة بعملية الإصلاح السياسي، وإنهاء سياسات الإقصاء والتهميش لأي مكوّن من مكونات المجتمع العراقي، وبناء نظام سياسي ديمقراطي تشاركي على أسس عادلة تحقق الاستقرار والتنمية وتكافح الفساد.
- الدعوة إلى حوار وطني يعيد التوازن للنظام السياسي العراقي، وقد يشكل مدخلاً لهذا الحوار الشروع بتلبية مطالب الاعتصامات السابقة في المحافظات العربية "السنية"، وعلى رأسها مطالب اعتصامات الأنبار، الأمر الذي سيخفف الاحتقان أو يضعف فرضية النماء للتطرف أو لتنظيم الدولة (داعش) في هذه المناطق.
- وقف التدخلات الخارجية السلبية والانتهازية في الشأن العراقي، وإتاحة الفرصة للعراقيين لإدارة شؤونهم بعيدًا عن محاولات الإلحاق والهيمنة وبدعم عربي كامل.
- دعوة المجتمع الدولي ودول الجوار، وخاصة دول الخليج وإيران والأردن، إلى المساهمة في التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة في العراق على قاعدة المشاركة الوطنية والديمقراطية ووحدة أراضي البلاد والدولة.

وختامًا،

فإن الأزمة العراقية وفق هذا التقرير ليست أزمة مع تنظيم متطرف فحسب، بل هي أزمة شاملة عميقة في النظام السياسي العراقي وسياسات جارها الأكبر إيران، ولذلك فإن التعامل معها وفق هذا المنظور الأساسي هو السبيل إلى التوصل إلى ملامح ومسارات لحل الأزمة وتجاوزها، لكن إبقائها في دائرة المواجهة مع تنظيم (داعش)- رغم ما يشكله من

خطورة– سيضيق نطاق التكفير ويقصر النظر عن التوصل إلى حلول حقيقية تتمتع بصفة الديمومة والاستقرار والشمول للأزمة العراقية.

ويمكن لتحويل هذه التوصيات إلى برنامج عمل مثمر، الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني عراقي شعبي بحضور إقليمي ودولي، ينبثق عنه هيئة أو لجنة متابعة لتحقيق هذه التوصيات بعد إقرارها أو تعديلها من قِبَل مختلف الأطراف بهدف وقف الاستنزاف والنزيف الداخلي والخارجي، وتوحيد العراق شعبًا وأرضًا، وحشد الجهود الوطنية والعربية والإسلامية جميعًا لعمليات البناء والتطوير والتنمية الشاملة، دون إقصاء أو تهميش لأي منطقة أو قوة سياسية أو طائفة أو أي قطاع عراقي وتحت أي مسمى.

Excutive Summary

Iraqi Crisis: Where to?

In this issue of the report, the Arab Crisis Team (ACT) explores Iraq's crisis, with its possible courses. It begins with a vision to approach the dilemma in light of the complications of the scene and its multiple players. It elaborates on the nature of the issue as well as the players' identity and behaviour, referring to regional and international attitudes. It also focuses on the tendencies of the problem development, establishing a picture of the repercussions, possible and most likely scenarios and parties' options. Finally, recommendations are made to the relevant parties at the national and regional levels.

It turns that what has happened in the country is not surprising for many experts for a number of reasons. One of them is the failure of the basics of the political process since the US occupation in 2003. A second is the sectarian quota system, which led to extreme tension between the Sunnis and Shi'a, blessed by Washington. A third is a feeling of marginalization by most of the Arab Sunnis in light of their weak political participation. A fourth is the disagreement between the central government and the Kurdistan Region. A fifth is the dispute between governorates over their borders. A last one is the intervention by neighbouring countries, like Iran.

With reference to the development of the crisis, four possible scenarios are proposed: escalation, persistence of the status quo, decline and

a political solution. Until the preparation of the report, the realities indicate that the second (persistence of the status quo) is the most likely for this year (2015). However, if it goes out of the current context, it is more likely to head for further escalation for a number of factors. Among the most significant of these are:

- the absence of a comprehensive political solution
- the inability of each party to end the battle in military terms
- the lack of an international and regional will to put and end to the issue
- the continuous state of sectarian division
- the government's insistence to carry on with its policies and attitudes
- Public Mobilization's continuous violations against the Arab Sunnis
- Iran's persistence in deep intervention in Iraqi affairs, refusing to abandon its expansive theory in the region, and
- Islamic State's growing influence and expansion in new territories.

The following recommendations are made to find a way out the crisis:

- calling on all the Iraqi political powers to abandon sectarianism as well as promote moderation and national partnership among all powers, sects and ethnicities
- calling on these powers to maintain the sovereignty of the people and the land
- initiating the political reform process
- putting an end to the exclusionary policies against any of the components of the society

- building a participatory, democratic system on fair foundations to achieve stability and development and fight corruption

- calling for cross-national dialogue aimed at restoring balance to the Iraqi political scene

- stopping all forms of external negative and exploitative interventions, and giving the chance for the Iraqis to manage their affairs away from the attempts of submission and hegemony, and with full Arab support, and

- calling on the international community and neighbouring countries - especially the Gulf states, Iran and Jordan - to contribute to a peaceful political solution.

Finally, the report underlines the significance of unifying the Arab vision and stand on dealing with the issue in its both serious sectarian and security dimensions. Otherwise, the Arab role will not be decisive in solving the problem or bringing back the course to the actual questions, rather than being engaged in a war against terror as a beginning to solve the issue. The essence of the crisis is that the regime has been excluding the Arab Sunnis since the US occupation in 2003, instead of combining the sectarian variety - a distinguished feature of the country - in a cross-national framework.